جمعيّة مصارف لبنان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON

النشرة الشهرية
شباط / ٢٠٢٤

MONTHLY BULLETIN
February / 2024

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثّل آراء موقّعيها ولا تعكس بالضرورة
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

المحتويات

افتتاحية العدد	٤
التقرير الإقتصادي	٦
أبحاث ودراسات	٢٧
أخبار إقتصادية محلية	٣١
أخبار مصرفية محلية	٣٣
صحافة متخصّصة أجنبية	٣٤

مسؤولية الدولة ولو بعد حين ...

في سياق الأزمة المالية التي يشهدها لبنان، يبرز دور الدولة ومؤسساتها المالية في تعميق هذه الأزمة من خلال سلسلة من الإجراءات والأعمال التي تتنافى مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك مبادئ الأمم المتحدة للمسؤولية الدولية للبلدان، عن أعمال تتعارض مع توجهات الحوكمة في الإدارة المالية. هذه المبادئ تحدّد الإطار الذي يجب على الدول العمل ضمن سياقه، لضمان النظام والاستقرار المالي والاقتصادي، وتؤكّد على أن الدول تتحمّل المسؤولية الكاملة عن أي فشل في تنظيم ومراقبة النظام المالي بشكل فعال.
بالتالي، المطالبة بمحاسبة الدولة ليست فقط حقاً للمتضررين من هذه الأزمة، ولكنها واجب أيضاً يتعلق بضمان العدالة وإعادة الثقة في النظام المالي. على المتضررين مطالبة الدولة بتسديد مستحقاتها ولو بعد حين، وفي الوقت ذاته، الإصرار على القيام بإصلاحات جذرية تحول دون تكرار مثل هذه الأزمات.
مطالبة الدولة، حق وواجب، حتى لا يضيع الحق ولكي يُطَبَّق الواجب.

الحق : حق المصارف والمودعين بتحميل المسؤوليات،

- مسؤولية من بدّد أموال المصارف والمودعين على نفقات ومشاريع كَثُرَت حولها علامات الاستفهام،
- من دعم التجار من أموال غيره،
- من دفع الأموال ووزع الفوائد من عرق جبين الآخرين،
- من هرَّبَ عبر الحدود مدخرات المودعين،
- من قضى على جيلين، مختبئاً وراء الأجيال القادمة طمعاً بمنافعٍ آتية،
- من ثبَّتَ عملة أظهرت الأيام سعرها الحقيقي.

الواجب : واجب إعادة هيكلة الدولة تزامناً مع المصارف،

- فلا تعود النزاهة مرتبطة بشخص، بل قاعدة تسري على الجميع،
- كي لا يُنسى تقرير «ألفاريز» في الأدراج حماية لهذا وذاك،
- كي لا يخرج الموظف العام من السجن ليعود إلى منصبه،
- كي لا تُوَزَّع ثروات المودعين من جديد على المقترضين،
- كي لا يُجبر المستثمر على ضخ الأموال لتعود وتَضيع من جديد،

- كي يتمكّن القاضي النزيه من أن يحكم بالعدل بعيداً عن أصحاب المكيالين.

محاسبة الدولة ليعلم القاصي والداني أن الأزمة نظامية (systemic crisis)، وأن الدولة هي المسؤول الأول عن تبديد الودائع بالأرقام:

- خسائر مصرف لبنان حتى سنة ٢٠٢٠ بلغت ٥١ مليار دولار وهي من مسؤولية الدولة بحسب المادة ١١٣ من قانون النقد والتسليف.
- دين الدولة المستحق لمصرف لبنان ١٦,٥ مليار دولار.
- مصرف لبنان هدر على دعم التهريب والتجار والليرة حوالي ٢٣ مليار دولار منذ بداية الأزمة من التوظيفات الإلزامية للمصارف.
- الدولة هي من أحجمت عن إصدار قوانين تمنع إثراء المقترضين على حساب المودعين بقيمة ٣١ مليار دولار.

هذه الأرقام تدحض الشك باليقين بأن الدولة مع مؤسساتها مسؤولة عن تبديد ما يزيد عن ١٢١ مليار دولار من أصل ١٢٤ مليار دولار كانت مودعة في المصارف عشية ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩.
صحيح أن ما من أحد يتوقع من الدولة أن تستطيع التعويض بسحر ساحر عن فظائعها، ولا أن تبيع أملاكها ومقدراتها لتسديد مستحقاتها للمصارف والمودعين، لكن المواطن يأمل أقله بالإضاءة على الحلول والتي تبدأ باعتراف الدولة بمسؤوليتها عن الأزمة النظامية التي تسبّبت بها، لكي يُصار إلى البحث عن الخطط الممكنة. إن رمي الدولة لتبعات ارتكاباتها على المصارف والمودعين، تهرباً من المسؤولية واعتمادها سياسة الأرض المحروقة للتعمية على الحقائق، سوف تودي بكامل القطاع المصرفي، وتقضي بالتالي على أي أمل باسترداد الودائع.

الأمين العام

الدكتور فادي خلف

ملاحظة : إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

الوضع الإقتصادي العام
كانون الثاني ٢٠٢٤

أولاً- الوضع الإقتصادي العام

الشيكات المتقاصة

في كانون الثاني ٢٠٢٤، ارتفعت قيمة الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية إلى ٧١٥٤ مليار ليرة مقابل ٦٠٦٠ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و٦٨٢٣ مليار ليرة في كانون الثاني ٢٠٢٣، وارتفعت بنسبة ٤,٩٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع الشهر ذاته من العام ٢٠٢٣. وبلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ٣١١ مليون دولار مقابل ١٨٣ مليون دولار و٨٥٦ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وتراجعت بنسبة ٦٣,٧٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع الشهر الأول من العام ٢٠٢٣.

جدول رقم 1
تطوّر الشيكات المتقاصّة في الشهر الأول من السنوات 2021-2024

	2021	2022	2023	2024
الشيكات بالليرة				
– العدد (آلاف)	92	86	47	20
– القيمة (مليار ليرة)	1206	2486	6823	7154
– متوسّط قيمة الشيك (آلاف الليرات)	13109	28907	145170	357700
الشيكات بالعملات الأجنبية				
– العدد (آلاف)	131	88	22	3
– القيمة (مليون دولار)	1450	986	856	311
– متوسّط قيمة الشيك (دولار)	11069	11205	38909	103667

المصدر : مصرف لبنان

وتجدر الإشارة إلى أنّ تعميم مصرف لبنان رقم ١٦٥ الصادر في نيسان ٢٠٢٣ وتعديلاته يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي لاستعمالها مجدّداً في العمليات التجارية والمالية، وبدأ العمل به خلال شهر حزيران ٢٠٢٣. وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ والعائدة لشهر كانون الثاني ٢٠٢٤، بلغ عدد الشيكات المتقاصة بالليرة ٣٧٥ شيكاً بقيمة ٦٣٢ مليار ليرة، في حين بلغ عدد الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ٨٧٠ شيكاً بقيمة قاربت ١٠ ملايين دولار أميركي.

حركة الاستيراد

في تموز ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٤٤٧ مليون دولار مقابل ١٣٣٩ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٨٠١ مليون دولار في تموز ٢٠٢٢. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد تراجعت إلى ٩٧٩٨ مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣ وبنسبة ٩,٤٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢، في حين سجّلت الكمّيات المستوردة المقاسة بالأطنان ارتفاعاً بسيطاً بنسبة ٠,٨٪.

وتوزّعت الواردات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكّلت حصّتها ٢٦,٣٪ من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات (١٤,٥٪)، فالآلات والأجهزة

والمعدّات الكهربائية (١٠,٠٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيميائية (٧,٣٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (٦,٠٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها ١٢,٣٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها اليونان (١٠,٧٪)، فسويسرا (١٠,٢٪)، ثمّ تركيا (٨,٣٪)، ثمّ ايطاليا (٥,٧٪).

جدول رقم 2
الواردات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من السنوات 2020-2023

	2020	2021	2022	2023	نسبة التغيّر، %
الواردات السلعية (مليون دولار)	6124	7832	10809	9798	9,4-
الواردات السلعية (ألف طن)	7105	7330	6572	6624	0,8+

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في تموز ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٣٠ مليون دولار، مقابل ١٩٧ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٢٢٨ مليون دولار في تموز ٢٠٢٢. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية إلى ١٦١٤ مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣ وبنسبة ٢٤,٢٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢.

وتوزّعت الصادرات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصّتها ٢٢,٢٪ من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٥,٣٪)، ثمّ الآلات والأجهزة الكهربائية (١٣,٥٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (١٣,٢٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (٩,٦٪). ومن أبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها ٢٠,٥٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها تركيا (٦,٦٪)، ثمّ مصر (٥,٤٪)، فالعراق (٤,٩٪)، ثمّ سويسرا (٤,٨٪).

جدول رقم 3
الصادرات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من السنوات 2020-2023

	2020	2021	2022	2023	نسبة التغيّر، %
الصادرات السلعية (مليون دولار)	1986	1857	2129	1614	24,2-
الصادرات السلعية (ألف طن)	975	962	916	908	0,9-

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في تموز ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ **عجز الميزان التجاري** ١٢١٧ مليون دولار مقابل عجز قدرُه ١١٤٢ مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ١٥٧٣ مليون دولار في تموز ٢٠٢٢. وتراجع عجز الميزان التجاري إلى ٨١٨٤ مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣ مقابل عجز قدرُه ٨٦٨٠ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الذي سبق بفعل تراجع الواردات السلعية بقيمة أكبر من تراجع قيمة الصادرات السلعية خلال هذه الفترة.
- في كانون الثاني ٢٠٢٤، ازدادت **الموجودات الخارجية الصافية** لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ٢٥٩ مليون دولار، نتجت عن ارتفاع كلّ من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بقيمة ٦٢ مليون دولار وصافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بقيمة ١٩٧ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية قد ارتفعت بقيمة ٥٩١ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٣.

قطاع البناء

- في كانون الثاني ٢٠٢٤، بلغت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتَيْ المهندسين في بيروت والشمال ٤٤٥ ألف متر مربع (م٢)، مقابل ٤٦٥ ألف م٢ في الشهر الذي سبق و٤٧٦ ألف م٢ في كانون الثاني ٢٠٢٣. وانخفضت هذه المساحات بنسبة ٦,٥٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع الشهر ذاته من العام ٢٠٢٣.

جدول رقم 4
تطوّر مساحات البناء المرخَّص بها في الشهر الأول من السنوات 2021-2024

	2021	2022	2023	2024
مساحات البناء الإجمالية (ألف م2)	65	506	476	445

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في كانون الأول ٢٠٢٣، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجلّ العقاري ١٠٩٥,٣ مليار ليرة مقابل ١٠٣٠,٢ مليار ليرة في الشهر الذي سبقه و١٧٨,١ ملياراً في كانون الأول ٢٠٢٢. وبذلك تكون هذه الرسوم قد ارتفعت بنسبة ١٥٣,٦٪ في العام ٢٠٢٣ قياساً على العام ٢٠٢٢.
- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت ٢٥٥ ألف طن في أيلول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، مقابل ٢٣٩ ألف طن في الشهر الذي سبقه و٢٢٤ ألف طن في أيلول ٢٠٢٢. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد سجّلت ارتفاعاً نسبته ١١,٩٪ في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٣ قياساً على الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢.

قطاع النقل الجوي

في كانون الثاني ٢٠٢٤، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٣٨٤٩ رحلة، وعدد الركاب القادمين ٢٠١٥٠١ شخصاً وعدد المغادرين ٢٤٨٩٣٦ شخصاً والعابرين ٢١٣ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٣١٠٨ أطنان مقابل ١٥٢٦ طناً للبضائع المشحونة.

وفي الشهر الأول من العام ٢٠٢٤، وبالمقارنة مع الشهر ذاته من العام الذي سبقه، تراجع كلّ من عدد الرحلات بنسبة ١٤,٣٪، وحركة القادمين بنسبة ٤,٢٪، وحركة المغادرين بنسبة ١٠,٨٪، في حين ازدادت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ١٧,٣٪.

جدول رقم 5
حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميدل ايست منها في الشهر الأول من العامين 2024-2023

	2023	2024	التغيّر، %
حركة الطائرات (عدد)	4490	3849	14,3-
منها: حصّة الميدل ايست، %	44,3	36,6	
حركة القادمين (عدد)	210318	201501	4,2-
منها: حصّة الميدل ايست، %	42,6	36,0	
حركة المغادرين (عدد)	279122	248936	10,8-
منها: حصّة الميدل ايست، %	43,7	38,1	
حركة العابرين (عدد)	856	213	75,1-
حركة شحن البضائع (طن)	3950	4634	17,3+

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في كانون الأول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١١٩ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٤١٢٧٤٧ طناً والمشحونة ٧٣٦٧٥ طنّاً، وعدد المستوعبات المفرغة ١٤٣٠٦ مستوعبات. وفي العام ٢٠٢٣ وبالمقارنة مع العام الذي سبق، ازداد كلّ من عدد البواخر التي دخلت المرفأ بنسبة ١٤,٩٪ وحجم البضائع المشحونة بنسبة ٢,٣٪، فيما انخفض كلّ من حجم البضائع المفرغة بنسبة ١,٤٪ وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة ٠,٨٪.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في كانون الثاني ٢٠٢٤، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء بنسبة ٢,٨٧٪ قياساً على كانون الأول ٢٠٢٣، لكنه ارتفع بنسبة ١٧٧,٣٪ قياساً على كانون الثاني ٢٠٢٣، حيث تعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع الأسعار في التعليم ومن ثم السكن فالمشروبات الروحية وثم المواد الغذائية.

بورصة بيروت

في كانون الثاني ٢٠٢٤، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ٢٠٠٤٢٠٣ أسهم بقيمة تداول إجمالية قدرُها ١٠٢,٠ مليون دولار مقابل تداول ١٩٤٤١١٥ سهماً بقيمة إجمالية قدرُها ١٤١,٥ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٣ (٢٥٠٩٤٤٧٠ سهماً متداولاً بقيمة ٥٢,٧ مليون دولار في كانون الثاني ٢٠٢٣). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ٢٠٥٦٢ مليون دولار مقابل ٢٠٤٧٩ مليون دولار و١٤٩٨٨ مليون دولار في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي كانون الثاني ٢٠٢٤، استحوذت شركة سوليدير بسهمَيْها «أ» و«ب» بنسبة ٩٨,٠٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل ١,٩٪ للقطاع المصرفي و٠,١٪ للقطاع الصناعي.

الملحق الإحصائي
الوضع الإقتصادي العام
تبادل لبنان التجاري مع الخارج في الأشهر السبعة الأولى من العام 2023

الواردات السلعية			الصادرات السلعية		
البلد	القيمة (مليون د.أ.)	النسبة (%)	البلد	القيمة (مليون د.أ.)	النسبة (%)
الصين	1204	12.3	الإمارات العربية المتحدة	332	20.6
اليونان	1045	10.7	تركيا	107	6.6
سويسرا	995	10.2	مصر	87	5.4
تركيا	817	8.3	العراق	79	4.9
ايطاليا	560	5.7	سويسرا	77	4.8
الولايات المتحدة الأميركية	422	4.3	قطر	64	4.0
ألمانيا	307	3.1	سورية	63	3.9
الإمارات العربية المتحدة	299	3.1	الولايات المتحدة الأميركية	52	3.2
الإتحاد الروسي	297	3.0	الاردن	48	3.0
مصر	284	2.9	الكويت	35	2.2
الهند	230	2.3	كوريا	33	2.0
قبرص	204	2.1	كونغو	32	2.0
المملكة العربية السعودية	196	2.0	ساحل العاج	32	2.0
فرنسا	181	1.8	اسبانيا	29	1.8
أوكرانيا	169	1.7	اليونان	28	1.7
المملكة المتحدة	165	1.7	ألمانيا	26	1.6
دول أخرى	2423	24.7	دول أخرى	490	30.4
مجموع الواردات السلعية	**9798**	**100.0**	**مجموع الصادرات السلعية**	**1614**	**100.0**

المصدر: إدارة الجمارك

تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي
(مليون دولار)

الشهر/العام	2019	2020	2021	2022	2023			2024		
					مصرف لبنان	المصارف والمؤسسات المالية	المجموع	مصرف لبنان	المصارف والمؤسسات المالية	المجموع
كانون الثاني	(1379.7)	(157.9)	(410.6)	(353.0)	(260.9)	(200.6)	(461.5)	62.0	197.5	259.4
شباط	(550.1)	(347.4)	(340.6)	(601.8)	(240.8)	2340.5	2099.7			
آذار	(75.1)	(556.8)	(95.9)	(518.5)	(328.4)	(135.1)	(463.5)			
نيسان	(1300.0)	(240.6)	(546.0)	(229.4)	46.5	15.8	62.3			
أيار	(1881.6)	(887.7)	(180.7)	(402.3)	5.4	(11.0)	(5.6)			
حزيران	(204.3)	(295.8)	(238.3)	(474.1)	(156.0)	67.8	(88.2)			
تموز	72.5	(3046.4)	38.7	(207.7)	(524.8)	307.6	(217.2)			
آب	(578.5)	(1968.0)	(592.8)	(314.3)	115.0	30.1	145.1			
أيلول	(58.5)	(2107.7)	784.6	48.5	88.5	381.7	470.2			
تشرين الأول	(197.9)	(380.0)	(154.4)	192.8	179.0	(260.1)	(81.2)			
تشرين الثاني	1142.8	(214.4)	159.9	(354.4)	132.1	53.5	185.6			
كانون الأول	(840.8)	(348.1)	(384.4)	17.1	131.6	459.7	591.3			
المجموع العام	(5851.2)	(10550.8)	(1960.5)	(3197.1)	(812.8)	3049.9	2237.0	62.0	197.5	259.4

المصدر : مصرف لبنان

ملاحظة: يُعزى التغيّر في صافي الموجودات الخارجية للمصارف في شباط ٢٠٢٣ بشكل أساسي إلى انخفاض المطلوبات الخارجية للمصارف بالليرة اللبنانية عند تقييمها بالدولار الأميركي بسبب اعتماد سعر صرف رسمي جديد بلغ ١٥٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار أميركي منذ أول شباط ٢٠٢٣.

مساحات البناء (م٢)
كانون الثاني 2023 - كانون الثاني 2024

المحافظات	ك2 – 2023	النسبة (%)	ك2 – 2024	النسبة (%)
بيروت	3277	0.69	9584	2.15
جبل لبنان	186021	39.04	116151	26.08
البقاع	50825	10.67	65029	14.60
الشمال (1)	577	0.12	6529	1.47
الشمال (2)	49708	10.43	97605	21.91
الجنوب	117080	24.57	101613	22.81
النبطية	69004	14.48	48923	10.98
المجموع	476492	100.00	445434	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي
كانون الثاني 2023 - كانون الثاني 2024

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع	البضائع (طن)		
	هبوط	اقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور	العام	استيراد	تصدير	المجموع
ك2 - 23	2247	2243	4490	210318	279122	489440	856	490296	2197	1753	3950
ك2 - 24	1924	1925	3849	201501	248936	450437	213	450650	3108	1526	4634
التغير %	-14.4	-14.2	-14.3	-4.2	-10.8	-8.0	-75.1	-8.1	41.5	-12.9	17.3

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت
كانون الأول 2022 - كانون الأول 2023

	كانون الأول 2022	كانون الأول 2023	التغيّر %
عدد البواخر	111	119	7.2
البضائع المفرغة (طن)	325529	412747	26.8
البضائع المشحونة (طن)	76645	73675	-3.9
المستوعبات المفرغة	12986	14306	10.2
عدد السيارات المستوردة	8926	1177	-86.8
الإيرادات (ألف د.أ.)	9119	غ.م	-

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

ثانياً – آخر التطوّرات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة

في كانون الأول ٢٠٢١ (آخر المعطيات المتوافرة)، سجّلت المالية العامة فائضاً بقيمة ٦١١ مليار ليرة بعد فائض قيمته ١٦٨ مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة ٤٥ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠٢٠).

وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) المعطيات التالية:

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة إلى ٢٠٢٦٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٥٣٤٢ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي بمقدار ٤٩٢١ مليار ليرة وبنسبة ٣٢,١٪.

في التفاصيل، ارتفعت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة ٤٧٦٣ مليار ليرة وغير الضريبية بقيمة ٣٥٣ مليار ليرة مقابل تراجع مقبوضات الخزينة بقيمة ١٩٥ مليار ليرة. على صعيد الإيرادات الضريبية، فقد تأثرت إلى حدّ كبير بارتفاع العائدات من الضريبة على القيمة المضافة (+٢٩٤٥ مليار ليرة) نتيجة ارتفاع الأسعار، كما ارتفعت العائدات من الضريبة على الأرباح (+١٣٣٠ مليار ليرة) وإيرادات الجمارك (+٢٥٦ مليار ليرة) والرسوم العقارية (+١٩٨ مليار ليرة) مقابل انخفاض قيمة الضريبة على الفوائد (-٨٨٣ مليار ليرة).

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة إلى ١٨٠٦٦ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٩٤٢٥ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي بقيمة ١٣٥٩ مليار ليرة وبنسبة ٧٪. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة ٢٩٣ مليار ليرة (من ٣١٠٦ مليارات ليرة في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٨١٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢١). تجدر الإشارة إلى أن الحكومة اللبنانية أعلنت التوقّف عن تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار ٢٠٢٠ وأن معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة، التي انخفضت جميعها بين آذار ونيسان ٢٠٢٠، بقيت مستقرّة منذ ذلك الوقت. كذلك، انخفضت النفقات الأوّلية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة ١٠٦٦ مليار ليرة (إلى ١٥٢٥٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل ١٦٣١٩ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠)، وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة ٥٨٤ مليار ليرة والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة ٨٢٥ مليار ليرة.
- وبذلك، يكون الرصيد المالي العام قد حقّق فائضاً بقيمة ٢١٩٧ مليار ليرة في عام ٢٠٢١ بعد عجز بقيمة ٤٠٨٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠، وبلغت نسبتُه +١٢,٢٪ من مجموع المدفوعات مقابل -٢١,٠٪ في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي.
- وحقّق الرصيد الأوّلي فائضاً مقدارُه ٥٠٠٩ مليارات ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل عجز مقدارُه ٩٧٧ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على المقبوضات الإجمالية عند مقارنتها في العامَيْن ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

جدول رقم 4
تطور بعض النسب المئوية المتعلّقة بخدمة الدين العام

	2020	2021
خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية	16,0	15,6
خدمة الدين العام /المقبوضات الإجمالية	20,2	13,9

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤، انخفضت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات ٣ أشهر، ٦ أشهر، ١٢ شهراً، ٢٤ شهراً، ٣٦ شهراً، ٦٠ شهراً، ٨٤ شهراً، ١٢٠ شهراً، ١٤٤ شهراً و١٨٠ شهراً) إلى ٨٨٨٩٤ مليار ليرة مقابل ٨٩٧٨٩ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣، أي بمقدار ٨٩٥ مليار ليرة، مع الإشارة إلى أنه بناء على قرار وزارة المالية، لن يتمّ إصدار أي فئة من السندات بالليرة في الفصل الأول من العام ٢٠٢٤.

جدول رقم 5
توزّع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة– بالنسبة المئوية)

	3 أشهر	6 أشهر	12 شهراً	24 شهراً	36 شهراً	60 شهراً	84 شهراً	120 شهراً	144 شهراً	180 شهراً	المجموع
ك 1 2022	0,23	0,46	4,41	4,65	6,21	19,29	21,23	38,52	3,43	1,58	100,00
ك 1 2023	0,26	1,27	9,45	6,38	8,38	13,92	18,64	36,70	3,43	1,58	100,00
ك 2	0,11	1,08	9,43	6,42	8,24	13,90	18,69	37,07	3,46	1,59	100,00

المصدر: بيانات مصرف لبنان

وبين نهاية كانون الأول ٢٠٢٣ ونهاية كانون الثاني ٢٠٢٤، لم يُسجَّل تغيّر يُذكر في حصص الفئات من مجموع المحفظة. وبلغت حصة فئة العشر سنوات ٣٧,١٪ مقابل ١٨,٧٪ لفئة السبع سنوات و١٣,٩٪ لفئة الخمس سنوات.

أمّا في ما يتعلّق **بالقيمة الفعلية** (تتضمّن الفوائد المتراكمة غير المستحقّة) للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة، فقد بلغت ٩١٥٣٩ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، مسجّلةً ارتفاعاً بقيمة ٦٢٨ مليار ليرة قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، حيث بلغت ٩٠٩١١ مليار ليرة. وتوزّعت على المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 6
توزّع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين
(القيمة الفعلية – نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

	ك 1 2021	ك 1 2022	ك 2 2023
المصارف	20900	15317	15303
الحصة من المجموع	%22,5	%16,8	%16,7
مصرف لبنان	58002	57403	57022
الحصة من المجموع	%62,4	%63,1	%62,3
المؤسسات المالية	443	625	610
الحصة من المجموع	%0,5	%0,7	%0,7
المؤسسات العامة	13021	17153	17905
الحصة من المجموع	%14,0	%18,9	%19,6
الجمهور	581	413	699
الحصة من المجموع	%0,6	%0,5	%0,8
المجموع	**92947**	**90911**	**91539**

المصدر : مصرف لبنان

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت حصة المصارف ١٦,٧٪ من إجمالي محفظة سندات الخزينة بالليرة مقابل ٦٢,٣٪ لمصرف لبنان و٢١,٠٪ للقطاع غير المصرفي.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدَرة بالعملات الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة زائد المتأخّرات) ما يوازي ٣٩٤٨٥ مليون دولار مقابل ٣٩٢٤٨ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و٣٦٥٢٢ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبوندز (صافية من المؤونات) ٢٩٠٠ مليون دولار مقابل ٢٩٣٤ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و٤٤١٩ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٢١.

الدين العام

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة **الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية** ٩١٧٩٥ مليار ليرة، بارتفاع نسبته ٠,٧٪ قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وانخفضت حصة المصارف في تمويل الدين العام المحرّر

بالليرة اللبنانية إلى ١٦,٩٪ في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٧,١٪ في نهاية العام ٢٠٢٢، وانخفضت كذلك حصة مصرف لبنان (إلى ٦٢,١٪ مقابل ٦٣,٠٪)، في حين ارتفعت حصة القطاع غير المصرفي (إلى ٢٠,٩٪ مقابل ١٩,٩٪ نتيجة زيادة اكتتابات المؤسسات العامة بسندات الخزينة بالليرة) في نهاية التاريخَيْن على التوالي.

جدول رقم 7
مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية
(نهاية الفترة– بالنسبة المئوية)

	ك 1 2021	ك 1 2022	ك 2 2023
المصارف في لبنان	22,7	17,1	16,9
مصرف لبنان	62,2	63,0	62,1
القطاع غير المصرفي	15,1	19,9	20,9
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**

المصدر : مصرف لبنان

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ الدين العام المحلي الصافي، المحتسَب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، ٦٣٠٨٨ مليار ليرة مقابل ٦٤٧٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مسجّلاً انخفاضاً نسبتُه ٢,٥٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٣، إذ ارتفعت ودائع القطاع العام لدى الجهاز المالي من ٢٦٤٤٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٢ إلى ٢٨٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت قيمة **الدين العام المحرّر بالعملات الأجنبية** ٤١٥٧٤ مليون دولار مقابل ٤١٣٣٧ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢، أي بارتفاع نسبته ٠,٦٪. تُعزى الزيادة إلى تراكم المتأخّرات عن دفع الأساس والفوائد على سندات اليوروبندز، إذ وصلت قيمة هذه المتأخرات إلى ١٤٤٣٢ مليون دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٤٢٢٨ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢.

وفي ما يخصّ تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، لم يسجّل توزّع مصادر التمويل تغيّراً يُذكر بين نهاية العام ٢٠٢٢ ونهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، حيث شكّلت حصة حَمَلة سندات اليوروبندز ٩٥,٠٪ مقابل ٣,٨٪ للمؤسسات المتعدّدة الأطراف و١,١٪ للحكومات و٠,١٪ لمصادر أخرى.

جدول رقم 8
مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية
(نهاية الفترة– بالنسبة المئوية)

	ك 1 2021	ك 1 2022	ك 2 2023
الحكومات	1,3	1,1	1,1
المؤسسات المتعدّدة الأطراف	3,8	3,9	3,8
حَمَلة سندات يوروبوندز	94,8	94,9	95,0
مصادر خارجية أخرى	0,1	0,1	0,1
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**

المصدر : مصرف لبنان

الملحق الإحصائي
آخر التطوّرات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة (مليار ليرة)
في العامَيْن 2020 و 2021

مليار ليرة	2020	2021	التغيّر بالقيمة	التغيّر بالنسبة (%)
الإيـرادات الإجماليـة	15342	20263	4921	32.08
النفقـات الإجماليـة	19425	18066	-1359	-7.00
منها خدمة الدين العام	*3106*	*2813*	*-293*	-9.43
الإنفاق خارج خدمة الدين العام	*16319*	*15253*	*-1066*	-6.53
الرصيد الكلي	-4083	2197		
الرصيد الأولي	-977	5010		
الرصيد الكلي/النفقات (%)	-21.0	12.2		

توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين
(نهاية الفترة – مليار ليرة)

البيان	ك2-22	النسبة (%)	ك1-22	النسبة (%)	ك2-23	النسبة (%)
المصـارف	18850	20.7	15317	16.8	15303	16.7
مصرف لبنان	58255	64.0	57403	63.1	57022	62.3
المؤسسات المالية	428	0.5	625	0.7	610	0.7
المؤسسات العامة	12869	14.1	17153	18.9	17905	19.6
الجمهور	571	0.6	413	0.5	699	0.8
المجموع	90973	100.0	90911	100.0	91539	100.0

المصدر : مصرف لبنان

الدين العام في نهاية الفترة
(مليار ليرة)

	ك1-21	النسبة (%)	ك2-22	النسبة (%)	ك1-22	النسبة (%)	ك2-23	النسبة (%)
الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية	93247	100.0	91278	100.0	91169	100.0	91795	100.0
(مليار ل.ل)								
مصرف لبنان	58002	62.2	58255	63.8	57403	63.0	57022	62.1
قروض	0		0		0		0	
سندات خزينة	58002		58255		57403		57022	
المصارف	21200	22.7	19155	21.0	15575	17.1	15559	16.9
سندات خزينة	20900		18850		15317		15303	
قروض للمؤسسات العامة	300		305		258		256	
آخرون(سندات)	14045	15.1	13868	15.2	18191	20.0	19214	20.9
الجمهور	581		571		413		699	
المؤسسات العامة	13021		12869		17153		17905	
المؤسسات المالية	443		428		625		610	
الدين المحرر بالعملات الاجنبية	38515	100.0	38754	100.0	41337	100.0	41573	100.0
(مليون دولار أميركي)								
مؤسسات التنمية والحكومات	1962	5.1	1979	5.1	2062	5.0	2062	5.0
غيرها	36553	94.9	36774	94.9	39275	95.0	39512	95.0
ودائع القطاع العام (مليار ليرة)	19238		17944		26445		28707	

المصدر : مصرف لبنان

ثالثاً : أبرز التطورات المصرفية والنقدية

• الودائع والتسليفات بالليرة

ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٥٣٤٦٤ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤، مقابل ٥٢٠٥٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣ و٤٥٣٧٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

انخفضت التسليفات للقطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ١٠٨٥٣ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤، مقابل ١١٣٨٨ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣ و١٤٩٠٦ مليارات ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، في متابعة للمنحى القائم منذ بداية الأزمة، مع الإشارة إلى حصول بعض الزيادات في هذه التسليفات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقّات بالليرة.

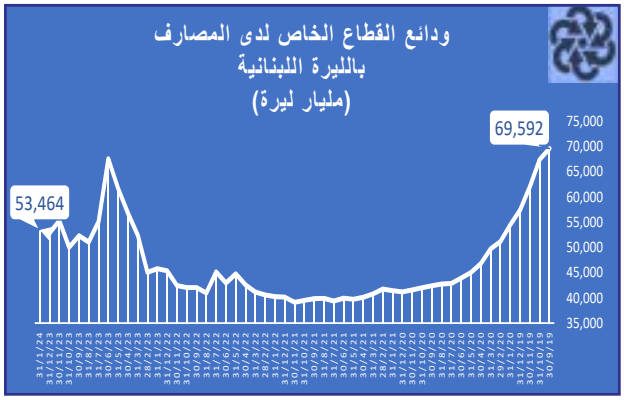

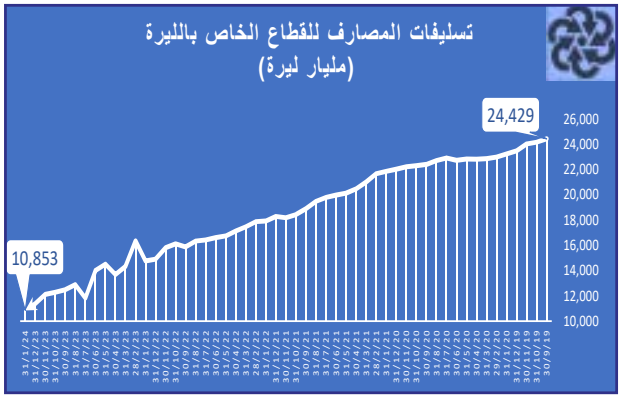

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد بلغت ٢٠,٣٪ في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤. أمّا استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزّع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

- كما تستمرّ **محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة** بالتراجع بحيث وصلت إلى ١١٣٠٣ مليارات ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤، مقابل ١١٤٣٦ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣ و١٢٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

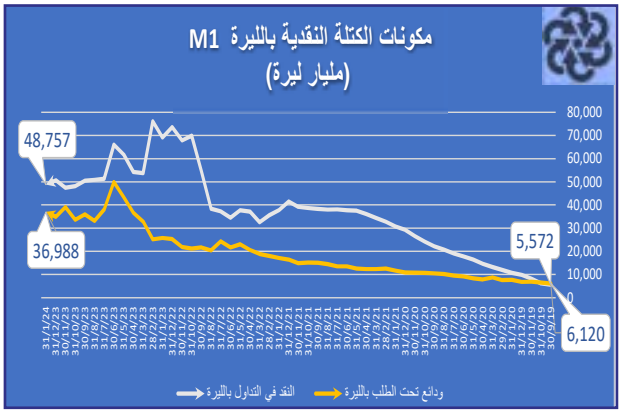

- **الكتلة النقدية بالليرة**

تراجعت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكوّنات الكتلة النقدية بالليرة M2، إلى ٤٨٧٥٧ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤، مقابل ٥٠٦٠٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣ (٧٣٥١٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢). واستقرّت تقريباً قيمة الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمّن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادّخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي على ١٠٠٧٨٢ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤، مقارنةً مع ١٠٠٧٨٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣، مقابل ١١٦٥٨٣ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

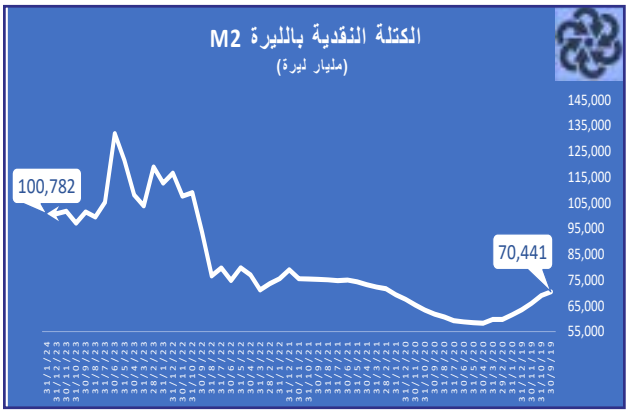

- **الودائع والتسليفات بالعملات الأجنبية**

تراجعت **ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف** إلى حوالي ٩٠,٧ مليار دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤، مقابل ٩١,٣ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣ و٩٥,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. مع الإشارة إلى أنّ هذه الودائع هي في تراجع مستمرّ منذ بداية الأزمة، ناتج من استفادة المودعين من مضامين التعميمَيْن ١٥١ و١٥٨ إضافة إلى عمليات حسم الشيكات وتسديد القروض.

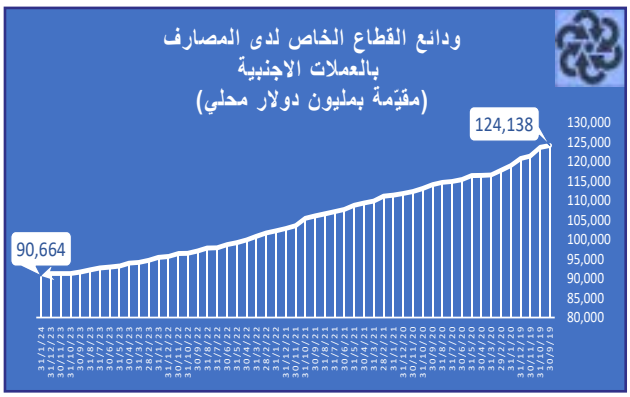

تابعت **التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالعملات الأجنبية** تراجعها إلى حوالي ٧,٢ مليارات دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤، موزّعة بين ٦,٢ مليارات للقطاع الخاص المقيم و١,٠ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، بالمقارنة مع ٧,٦ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣ و١٠,٢ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان فرض، بموجب التعميم الوسيط رقم ٦٥٦ الصادر بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣ أن يسدّد المقترض غير المقيم دينه بالدولار النقدي ابتداءً من الأول من شباط ٢٠٢٣.

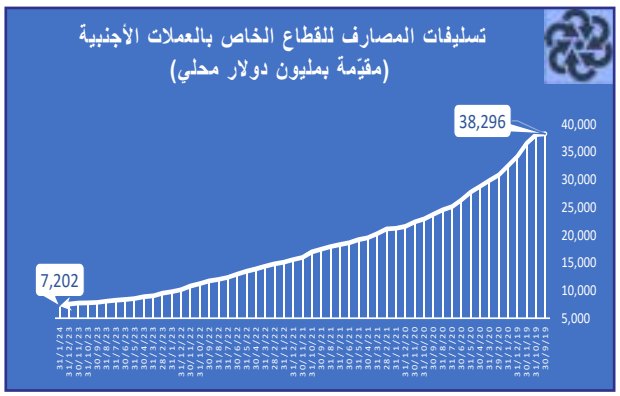

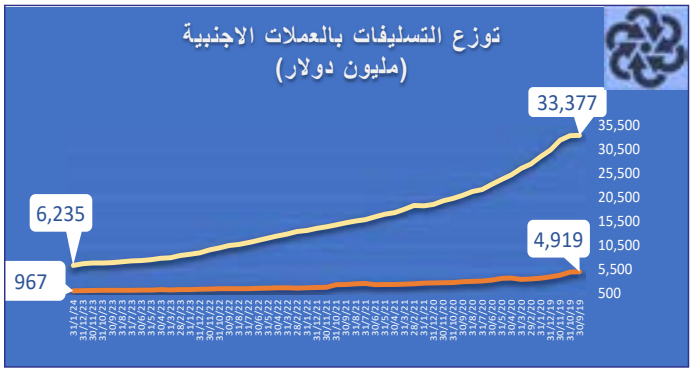

وبذلك، تكون نسبة **التسليفات بالعملات الأجنبية إلى الودائع بالعملات الأجنبية** قد بلغت ٧,٩٪ في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤.

- استقرّت **محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملات الأجنبية**، صافية من المؤونات، على حوالي ٢,٢ مليار دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤ كما في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣، مقابل ٢,٩ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. تجدر الإشارة إلى أنّه استناداً إلى التعميم الوسيط رقم ٦٤٩ الصادر في تشرين الثاني ٢٠٢٢، ارتفعت النسبة المطبّقة لاحتساب الخسائر المتوقّعة من التوظيفات في سندات الخزينة بالعملات الأجنبية إلى ٧٥٪ (من ٤٥٪)، مما يعني أن محفظة المصارف التجارية الاسمية من سندات الخزينة بالعملات الأجنبية قد تكون تقارب ٩,٥ مليارات دولار.
- تراجعت قليلاً **ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة** إلى حوالي ٤,٤ مليارات دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤ من ٤,٥ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣، كما تراجعت قليلاً **التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة** إلى ٢,٧ مليار دولار من ٢,٩ مليار دولار في كلّ من التاريخين المذكورين على التوالي.

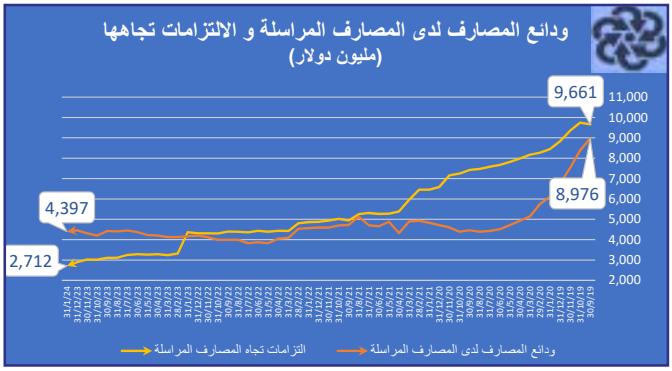

- تراجعت **ودائع المصارف التجارية (بالليرة وبالعملات الأجنبية) لدى مصرف لبنان**، مقيّمة على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار، إلى ٨١,٣ مليار دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤، مقابل ٨٣,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. ويعود هذا التراجع بشكل رئيسي إلى تعديل، في البيانات المالية للمصارف، سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة من ١٥٠٠٠ إلى ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد اعتباراً من الوضعية الموقوفة بتاريخ ٢٠٢٤/١/٣١، تطبيقاً لتعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ٢٠٢٤/١٦٧.

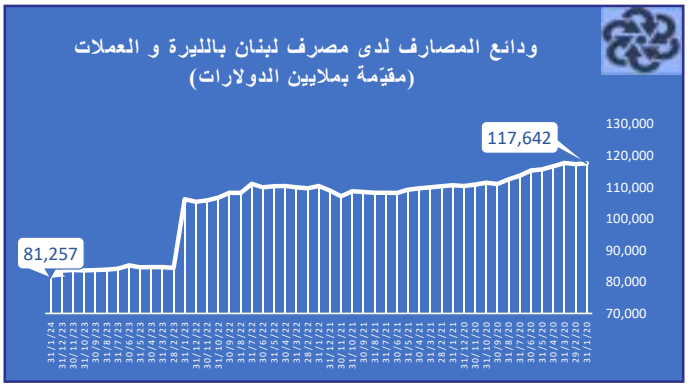

• تراجعت **حسابات رأس المال**، مقيّمةً على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار، إلى حوالي ٣,٥ مليارات دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤، مقابل ٥,١ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. ويعود هذا إلى تعديل، في البيانات المالية للمصارف، سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة من ١٥٠٠٠ إلى ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد اعتباراً من الوضعية الموقوفة بتاريخ ٢٠٢٤/١/٣١، تطبيقاً لتعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ٢٠٢٤/١٦٧.

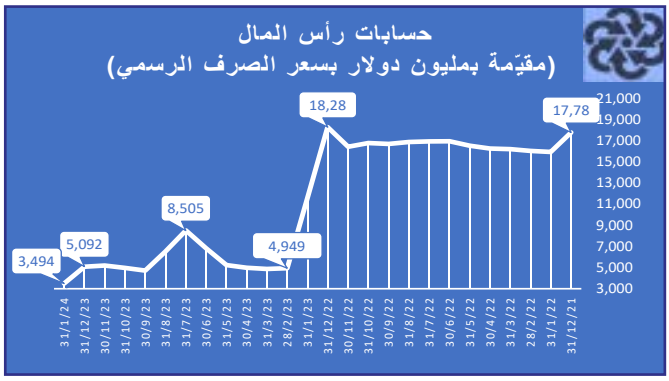

• تراجعت **القيم الثابتة المادية**، مقيّمةً على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد، إلى حوالي ١,٣ مليار دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤، مقابل حوالي ٥,٧ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣، بفعل تعديل، في البيانات المالية للمصارف، سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة من ١٥٠٠٠ إلى ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد اعتباراً من الوضعية الموقوفة بتاريخ ٢٠٢٤/١/٣١، تطبيقاً لتعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ٢٠٢٤/١٦٧.

• **عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي**

تراجع عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٧٠٧ فروع في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، كما انخفض عدد العاملين في القطاع المصرفي إلى ١٤٦٩٣ موظفاً في نهاية الشهر المذكور (وهو رقم قابل للتعديل).

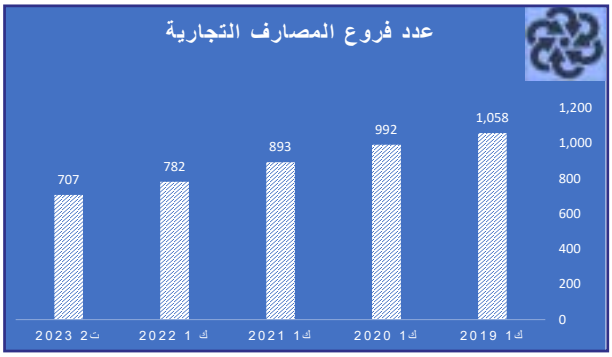

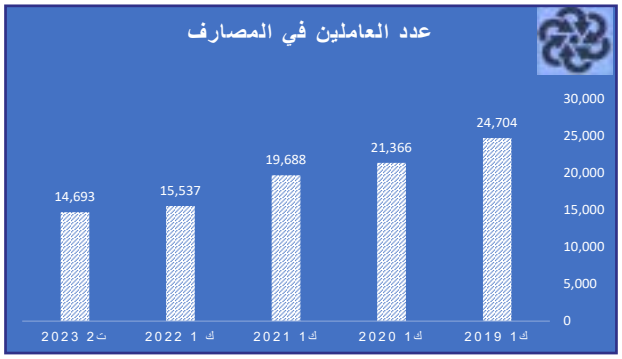

مصدر المعلومات في هذا القسم : مصرف لبنان

معدلات الفوائد

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤، بقيت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية شبه مستقرّة عند ٦,٣١٪ مقابل ٦,٣٠٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. وبلغ متوسط عمر المحفظة ١٠٠٥ أيام (٢,٧٦ سنوات) مقابل ١٠٢٤ يوماً (٢,٨١ سنتان) في نهاية التاريخَيْن على التوالي. على صعيد آخر، غابت إصدارات جميع فئات السندات في الشهر الأول من العام ٢٠٢٤، وذلك بعد قرار وزارة المالية عدم إصدار سندات خزينة خلال الفصل الأول من العام ٢٠٢٤ حتى إشعار آخر.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقَّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في كانون الثاني ٢٠٢٤، ارتفع متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية إلى ١,٣٥٪ مقابل ٠,٥٥٪ في كانون الأول ٢٠٢٣ (٠,٧٣٪ في كانون الثاني ٢٠٢٣)، في حين انخفض متوسّط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ٣,٩٠٪ مقابل ٣,٩٧٪ (٥,٦١٪) في التواريخ الثلاثة على التوالي.

على صعيد فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call)، فقد انخفضت إلى ٢٩,٥٤٪ في نهاية شهر كانون الثاني ٢٠٢٤ مقابل ٦٠,٠٥٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣ (١٩,٧٤٪ في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣). وفي كانون الثاني ٢٠٢٤، راوح هذا المعدل بين ١٪ كحدّ أدنى و١٠٥٪ كحدّ أقصى، وبلغ المعدل الشهري المثقَّل ٧٠,٢٦٪.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9
تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (٪)

	كانون الثاني 2023	كانون الأول 2023	كانون الثاني 2024
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	0,73	0,55	1,35
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	5,61	3,97	3,90
معدل القروض بين المصارف في نهاية الفترة	19,74	60,05	29,54

المصدر : مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في كانون الثاني ٢٠٢٤، بلغ متوسّط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان ٠,٠٧٪ مقابل ٠,٠٣٪ في كانون الأول ٢٠٢٣ (٠,٠٩٪ في كانون الثاني ٢٠٢٣)، وارتفع متوسّط الفائدة على التسليفات بالدولار إلى ٢,٠٣٪ مقابل ١,٩٥٪ (٥,٣٨٪) في التواريخ الثلاثة على التوالي.

وفي كانون الثاني ٢٠٢٤، انخفض متوسط معدل ليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر إلى ٥,٥٨٪ مقابل ٥,٦٣٪ في كانون الأول ٢٠٢٣ (٤,٨١٪ في كانون الثاني ٢٠٢٣). وانخفض قليلاً متوسط معدل SOFR، والذي يُضاف إليه قيمة تسوية الهامش المحدّدة من قِبَل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والأدوات المشتقّة IDA Spread Adjustment، إلى ٥,٣٢٪ مقابل ٥,٣٤٪ (٤,٣٠٪) في التواريخ الثلاثة عل التوالي.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10
تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (٪)

	كانون الثاني 2023	كانون الأول 2023	كانون الثاني 2024
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	0,09	0,03	0,07
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	5,38	1,95	2,03
متوسّط معدّل ليبور لثلاثة أشهر	4,81	5,63	5,58
متوسط معدل SOFR	4,30	5,34	5,32

المصدر : مصرف لبنان

موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية

بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية ١٤٦٠٥ ملايين دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤ مقابل ١٤٥٥١ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٣ و١٤٩٩٥ مليون دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣. وعليه، تكون هذه الموجودات قد ارتفعت بمقدار ٥٤ مليون دولار في الشهر الأول من العام ٢٠٢٤ مقابل انخفاضها بقيمة ١٩٩ مليون دولار في الشهر الأول من العام ٢٠٢٣. وشملت هذه الموجودات في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤ موجودات خارجية سائلة بقيمة ٩٣٨٠ مليون دولار.

الملحق الإحصائي
التطوّرات المصرفية والنقدية
الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	ك1 -22	ك2-23	ك1 -23	ك2 -24
الموجودات				
الموفورات	**165536**	**166010**	**1261744**	**7280665**
- أوراق نقديـــة	6552	5851	7388	8146
- ودائـع لـدى مصـرف لبنـان	158984	160158	1254356	7272519
ديون على القطاع الخاص المقيم	**27150**	**26613**	**110105**	**568717**
- بـــالليرات اللبنانيـــة	13778	13653	11212	10680
- بـــالعملات الأجنبيـــة	13372	12960	98893	558038
ديون على القطاع العام	**17383**	**17307**	**44887**	**209011**
منها: سـندات بـــالليرة	12707	12685	11436	11303
سـندات بـــالعملات	4423	4372	32872	195834
ديـون مختلفـة	253	250	579	1874
موجودات خارجية	**15184**	**15000**	**139286**	**828903**
- قـروض علـى غـير المقيمـين	3078	2902	14714	86730
- قـروض علـى مصـارف غـير مقيمـة	6333	6279	66906	393562
- موجـودات خارجيـة أخـرى	3757	3799	37038	217068
نقـد وودائـع لـدى مصـارف مركزيـة غـير مقيمـة	1213	1228	11056	73585
محفظـة الأوراق الماليـة للقطـاع الخـاص غـير المقيـم	804	793	9573	57958
القيم الثابتة	**20690**	**20696**	**116872**	**188733**
محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية	**4210**	**4347**	**44324**	**263930**
موجودات غير مصنفة	**4699**	**3232**	**11522**	**24922**
المجموع	**254853**	**253206**	**1728740**	**9364882**
المطلوبات				
ودائع القطاع الخاص المقيم	**154248**	**154418**	**1104207**	**6290275**
- ودائـع بـــالليرة	42336	42738	49198	50630
- ودائـع بـــالعملات الأجنبيـــة	111912	111680	1055009	6239645
ودائع القطاع العام	**7055**	**7472**	**18272**	**65830**
ودائع القطاع الخاص غير المقم	**35270**	**35188**	**317048**	**1877613**
- بـــالليرات اللبنانيـــة	3038	3051	2852	2833
- بـــالعملات الأجنبيـــة	32233	32137	314196	1874780
التزامات تجاه المصارف غير المقيمة	**6501**	**6587**	**43270**	**242714**
سندات دين	**417**	**552**	**4395**	**25534**
ألاموال الخاصة	**27569**	**17442**	**76374**	**312727**
- أمـوال خلصـة أساسـية	20925	10809	53759	265814
- أمـوال خلصـة مسـاندة	6644	6634	22615	46914
مطلوبات غير مصنفة	**23793**	**31547**	**165173**	**550189**
المجموع	**254853**	**253206**	**1728740**	**9364882**

المصدر : مصرف لبنان

*ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل/دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.

وضعية مصرف لبنان
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	ك1 -22	ك2 - 23	ك1 -23	ك2 -24
الموجودات				
الموجودات الخارجية :	40777	41857	432111	2549664
- ذهب	25102	26488	287481	1681908
(مقيم بملايين د.أ)	(16651)	(17571)	(19165)	(18792)
- عملات أجنبية	15675	15369	144630	867756
(مقيمة بملايين د.أ)	(10398)	(10195)	(9642)	(9696)
ديون على القطاع الخاص	342	365	308	325
سلفات للمصارف التجارية	16159	15932	14472	14238
سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية	1830	1809	1515	1156
سلفات للقطاع العام	0	0	249203	1486942
فروقات القطع			647302	3595954
محفظة الأوراق المالية	67849	67465	139269	567818
القيم الثابتة	431	437	521	524
عمليات السوق المفتوحة المؤجّلة *			118971	121413
أصول من عمليات تبادل ادوات مالية	18081	18081		
موجودات غير مصنفة	140508	142042	3948	6826
المجموع	285977	287989	1607620	8344859
المطلوبات				
النقد المتداول خارج مصرف لبنان	80171	75056	58096	57079
ودائع المصارف التجارية	153275	156048	1302617	7603238
ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية	2645	2395	10474	56729
ودائع القطاع الخاص	369	650	1527	5178
التزامات تجاه القطاع العام	19341	21186	185993	368516
فروقات قطع	19131	20822	0	0
التزامات خارجية	2495	2588	27363	162537
(مقيمة بملايين د.أ)	(1655)	(1717)	(1824)	(1816)
التزامات خاصة طويلة الأجل	90	0	0	0
الأموال الخاصة	5296	5296	14812	64347
مطلوبات غير مصنفة	3162	3948	6739	27235
المجموع	285977	287989	1607620	8344859

المصدر : مصرف لبنان

*** ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل/دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.**

* وفقاً لقرار المجلس المركزي رقم ٢٣/٣٦/٤٥ المتخذ في تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٠، تم تعليق القرارات المتعلقة بالـ Seigniorage. وعليه، تم نقل مجموع الأعباء المؤجّلة الناتجة عن عمليات السوق المفتوحة من الموجودات الأخرى المختلفة والموجودات الناتجة عن عمليات مقايضة على أدوات مالية والبالغة ١١٨,٩٧ ألف مليار ليرة كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١ إلى البند الجديد باسم «عمليات السوق المفتوحة المؤجّلة».

تطوّر الكتلة النقدية وشبه النقدية

(بمليارات ل.ل.)

البيان	ك1 -22	ك2 - 23	ك1- 23	ك2- 24
الكتلة النقدية M1	**98780**	**94882**	**85450**	**85745**
- النقد في التداول	73514	69124	50600	48757
- ودائع تحت الطلب بالليرة	25266	25759	34850	36988
الكتلة شبه النقدية	**130423**	**130240**	**1076790**	**6291638**
- ودائع أخرى بالليرة	17802	17881	15338	15036
- ودائع بالعملات الأجنبية	112620	112359	1061452	6276602
سندات دين	**369**	**383**	**3966**	**22926**
النقد وشبه النقد				
- بالليرات اللبنانية M2	116583	112764	100787	100782
- بالليرات والعملات M3	229572	225505	1166205	6400309
- اجمالي الوفورات النقدية M4 =M3+سندات الجمهور	247761	244719	1191423	6424587
عناصر التغطية :				
ديون صافية على الخارج	**18197**	**18898**	**252311**	**1494743**
- الموجودات بالذهب	25102	26488	287481	1681908
- الموجودات بالعملات الأجنبية	(6905)	(7590)	(35170)	(187166)
وضعية القطاع العام المدينة	**31711**	**27298**	**790552**	**4912104**
- ديون صافية على القطاع العام	50842	48119	143251	1316149
- فروقات القطع	(19131)	(20822)	647302	3595954
ديون على القطاع الخاص	**30038**	**29491**	**123712**	**649123**
- بالليرات اللبنانية	15449	15332	12461	11865
- بالعملات الأجنبية	14589	14160	111251	637257
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	**149625**	**149819**	**(370)**	**(655660)**
المجموع	**229572**	**225505**	**1166205**	**6400309**

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل/دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت
كانون الثاني 2024

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الدولار الأميركي	15000.00	15000.00	15000.00	15000.00
الفرنك السويسري	17269.17	17699.12	17471.44	17389.29
الجنيه الاسترليني	18942.00	19129.50	19053.89	19009.50
الين الياباني	101.33	105.89	102.66	101.51
الدولار الكندي	11095.50	11310.51	11182.27	11169.86
الدولار الاسترالي	9832.50	10221.00	9968.59	9870.00
اليورو	16227.00	16504.50	16358.66	16245.00

المصدر : وزارة المالية

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	ك1 -23				ك2 -24			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.25	1.28	1.27	1.27	1.26	1.28	1.27	1.27
الين الياباني	141.04	147.31	143.80	141.04	140.89	148.35	146.05	146.92
الفرنك السويسري	0.84	0.88	0.86	0.84	0.84	0.87	0.86	0.86
اليورو	1.08	1.11	1.09	1.11	1.08	1.10	1.09	1.08
أونصة الذهب	1979.62	2078.19	2035.28	2063.25	2006.20	2066.26	2032.67	2034.90

المصدر : Bloomberg.com

قانون موازنة العام ٢٠٢٤ : أبرز ما تضمّنه

إعداد : مديرية الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان

في ٢٦ كانون الثاني ٢٠٢٤، أقرّ المجلس النيابي قانون موازنة العام ٢٠٢٤. وصدر القانون رقم ٣٢٤ في الجريدة الرسمية في ملحق العدد ٧ بتاريخ ٢٠٢٤/٢/١٥. وكانت لجنة المال والموازنة أنهت في ١٥ كانون الثاني ٢٠٢٤ دراسة مشروع القانون المُحال إليها من الحكومة وأرسلته بصيغته المعدّلة إلى رئاسة مجلس النواب.

وقد عمدت لجنة المال والموازنة إلى إجراء تعديلات ملحوظة على المشروع إذ قامت بمعالجة الزيادات في الرسوم والضرائب والغرامات، ووحّدت معايير الزيادات ربطاً بانهيار الليرة. كما اعتمدت مؤشر التضخّم الذي يحدّده مصرف لبنان كأساس. وألغت ما يُعتبر فرسان موازنة، أي ما ليس له علاقة بالموازنة، وأضافت في المقابل موادّ أخرى. وبالتالي، تقلّص عدد الموادّ من ١٣٣ مادّة كما هو وارد في مشروع الحكومة إلى ٩٦ مادّة.

وفي ما يخصّ احتياطي الموازنة الذي رصدت له الحكومة مبلغاً كبيراً، بما يقارب ٢٧٪ من الإنفاق، عمدت اللجنة إلى توزيعه على نفقات محدّدة، ورفضت تمويل تسديد سلفات خزينة ممنوحة في الأعوام ٢٠٢٣ و٢٠٢٢ و٢٠٢١ مطالبة بتدقيق بشأن هذه السلفات.

أرقام موازنة العام ٢٠٢٤ – مليار ليرة لبنانية

	مشروع الحكومة	المشروع بعد تعديله من لجنة المال	القانون بعد إقراره في المجلس النيابي
النفقات: منها	**295113**	**295113**	**308435**
نفقات أولية	*260538*	*254479*	*261801*
تسديد فوائد داخلية	*14698*	*14698*	*14698*
نفقات استثمارية	*19877*	*25936*	*31936*
الإيرادات: منها	**277924**	**320000**	**312996**
ضريبية	*212589*	*254654*	*243089*
غير ضريبية	*65335*	*65346*	*65346*
الرصيد العام	**17189–**	**24887+**	**+ 4561**

المصدر : وزارة المالية

الإيرادات العامة

فعلى صعيد الإيرادات، تمّ وضع حدّ أقصى للرسوم التي كانت محتسبة على سعر صرف ١٥٠٧,٥ ليرة للدولار على أن يُصار إلى ضربها بعامل ٤٦ مرة للرسوم و٦٠ مرة لضريبة الدخل. علماً أن سعر الصرف الثابت منذ أشهر والبالغ ٨٩٥٠٠ ليرة، يعادل ٦٠ مرة سعر الصرف القديم، والذي استُبدل بسعر ١٥ ألف ليرة بحسب ما أقرّه مصرف لبنان في الأول من شباط ٢٠٢٣. كما تمّ تعديل المواد المتعلّقة بالشطور الضريبية على الرواتب مع الأخذ في الاعتبار التضخم وانهيار سعر الصرف.

مقارنة إيرادات الموازنة بين المحقّق في ٢٠٢١ و قانونَيْ موازنة ٢٠٢٢ و ٢٠٢٤ – مليار ليرة

	المحصّل في عام 2021	قانون موازنة 2022	قانون موازنة 2024
الإيرادات العامة	**20,263**	**31,487**	**312,996**
الإيرادات الضريبية	**15,237**	**19,544**	**243,089**
منها :			
ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال	5,744	7,488	21,460
ضريبة على الأرباح	*2,084*	*4,265*	*16,811*
ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	*924*	*1,128*	*431*
ضريبة الدخل على الفوائد	*2,322*	*1,644*	*2,993*
الرسوم الداخلية على السلع والخدمات	6,476	8,199	141,418
الضريبة على القيمة المضافة	*4,809*	*5,577*	*101,000*
الضريبة على الأملاك	2,002	1,474	36,062
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية	484	1,594	32,896
إيرادات ضريبية أخرى	532	789	11,253
الإيرادات غير الضريبية	**3,565**	**10,441**	**65,346**
منها :			
حاصلات إدارات ومؤسسات عامة/أملاك الدولة	2,359	7,734	49,792
الرسوم والعائدات الإدارية والمبيعات	779	2,349	12,506
الغرامات والمصادرات	39	17	18
إيرادات غير ضريبية أخرى	388	341	3,030
مقبوضات الخزينة	**1,461**	**1,502**	**4,561**

المصدر : وزارة المالية

النفقات العامة

وعلى صعيد النفقات، رُفض تشريع الإنفاق من خارج اعتمادات الموازنة أو الاعتمادات الاستثنائية، وكذلك الاستدانة من دون سقف ومن دون العودة إلى مجلس النواب، ورُفضت أيضاً الصلاحيات الاستنسابية للقروض المدعومة من مصرف لبنان.

مقارنة نفقات الموازنة بين المحقّق في ٢٠٢١ و قانونَيْ موازنة ٢٠٢٢ و ٢٠٢٤ – مليار ليرة

	المحصّل في عام 2021	قانون موازنة 2022	قانون موازنة 2024
النفقات العامة	**18,066**	**40,874**	**308,435**
منها:			
الأجور والتعويضات	9,893	26,181	168,751
خدمة الدين العام	2,813	3,820	14,698
النفقات الاستثمارية	246	3,166	31,936

المصدر : وزارة المالية

العجز العام

كان العجز المالي في مشروع موازنة العام ٢٠٢٤ المحال من الحكومة يقارب ١٧١٨٩ مليار ليرة أو ٥,٨٪ من مجموع النفقات. إلاّ أنه بعد التدقيق، تبيّن أنّ هناك زيادة ممكنة في الإيرادات بقيمة حوالي ٤٣ ألف مليار ليرة كون الأرقام في الإيرادات الجمركية والضريبة على القيمة المضافة TVA وضريبة الدخل الواردة في المشروع كانت غير دقيقة.

مقارنة العجز العام بين المحقّق في ٢٠٢١ و قانونَيْ موازنة ٢٠٢٢ و ٢٠٢٤ – مليار ليرة

	المحصّل في عام 2021	قانون موازنة 2022	قانون موازنة 2024
العجز (-) / الفائض (+)	+2,197	-9,387	+4,561
الرصيد / المدفوعات الإجمالية %	12.16	-22.97	1.48

المصدر : وزارة المالية

أبرز تعديلات المجلس النيابي

من جهته، أدخل المجلس النيابي بعض التعديلات على المشروع المقدّم من لجنة المال، واستدحث ضريبتَيْن استثنائيتَيْن كما وردتا في المادتين ٩٣ و٩٤ من القانون. بحيث تنصّ المادة ٩٣، على إخضاع الأرباح التي نتجت عن عمليات صيرفة والتي تفوق قيمتها ١٥ ألف دولار لضريبة استثنائية إضافية نسبتها ١٧٪. وتنصّ المادة ٩٤ على إخضاع المبالغ الناتجة من سياسة الدعم التي اعتمدها مصرف لبنان لضريبة استثنائية بنسبة ١٠٪ على كلّ من استفاد من دعم يفوق ١٠ آلاف دولار.

إلا أن عدداً من النواب تقدّم بطعن عدد من مواد القانون أمام المجلس الدستوري (ومنها المادتين ٩٣ و٩٤). وأسباب تقديم الطعون مختلفة منها أن بعض المواد هي فرسان موازنة لا علاقة لها بقانون الموازنة، بالإضافة إلى عدم تقديم قطع الحساب عن السنة التي سبقت كما تقضي أحكام المادة ٨٧ من الدستور اللبناني وأسباب أخرى. ومن جهته، قبل المجلس الدستوري الطعن الكلي في عدد من المواد والطعن الجزئي في موادّ أخرى، فيما ردّ طعون عدد آخر من الموادّ.

فذلكة مشروع موازنة العام ٢٠٢٤

استناداً إلى الفذلكة التي قدّمتها وزارة المالية، فإنّ مشروع موازنة العام ٢٠٢٤ تضمّن موادّ ضريبية عدّة سعياً لتحقيق خزينة الدولة إيرادات كفيلة بتغطية النفقات العامة. على أن تفعيل الالتزام الضريبي يبقى من أهم الخطوات التصحيحية كون تعبئة الموارد مهمة لتأمين التوازن المالي والاستقرار في المالية العامة وهو شرط لتحقيق استقرار سعر الصرف. مع الإشارة إلى أن بعض الإجراءات التصحيحية التي أُقرّت في موازنة ٢٠٢٢، وخاصة رفع سعر الصرف والقرارات الصادرة عن وزارة المال، أدت إلى تعزيز الإيرادات المرتقبة لعام ٢٠٢٣ إلى حوالي ١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كانت مقدّرة بحوالي ٦٪ في العام ٢٠٢٢. مع التذكير بأن مجمل الإيرادات كانت تشكّل ٢٠٪ من الناتج المحلي كمعدل وسطي للسنوات الأخيرة التي سبقت الأزمة. وعلى سبيل المقارنة، تبلغ هذه النسبة بين ٣٨٪ و٤٤٪ في دول أوروبا الغربية.

والأهمّ أن تركيبة الضرائب في لبنان تتّسم بميلها إلى اللاعدالة. في التفصيل، تشكّل **الإيرادات الضريبية** حوالي ٧٥٪ من إيرادات الخزينة في لبنان. وتمثل **الضرائب المباشرة** حوالي ٣٠٪ من الإيرادات الضريبية وتُجبى على الدخل، فيما تمثّل **الضرائب غير المباشرة** قرابة ٧٠٪ من الإيرادات الضريبية، وتشمل الضريبة على القيمة المضافة والرسوم الخاصة بفئات معيّنة من السلع، من مشتقّات نفطية وسجائر وكحول. بدورها، تشكّل **الإيرادات غير الضريبية** ومنها أرباح الشركات المملوكة للدولة حوالي ربع الإيرادات.

ونية الحكومة ضبط العجز من طريق زيادة الإيرادات، من خلال مشاريع عدّة لتحسين النظام الضريبي، منها قانون الضريبة الموحّدة على الدخل، ضريبة على السلع

الفاخرة وعلى الثروة، بالإضافة إلى محاربة التهرّب الضريبي والتهريب، بما فيها إصلاح الجمارك وتفعيل عملها. وتريد الحكومة المحافظة على معدل ضريبة على الشركات ١٧٪ والذي يُعتبر متدنّياً بالمقارنة مع دول أخرى حيث يبلغ على سبيل المقارنة ٢٠٪ لمتوسط المعدل العالمي ويراوح في مصر وتونس والمغرب وتركيا بين ٢٠ و٣٠٪ في حين يبلغ ٣٠٪ في الدول الصناعية، و/ أو عن طريق خفض النفقات من خلال ضبط الاستهلاك والإنفاق الجاري ورفع مردود الاستثمارات في البنى التحتية. وفي ما يخصّ النفقات الاستثمارية، فسيعوّل فيها على التمويل الخارجي بصورة رئيسية. كما تعتزم الحكومة تحديث قانون المحاسبة العمومية الصادر عام ١٩٦٣ كجزء أساسي من إعداد الموازنة والذي تعمل عليه. على صعيد آخر، تنوي الحكومة إجراء اتصالات مع الدائنين لإعادة هيكلة مستحقّاتهم بالعملة الأجنبية عبر حلّ عادل يسمح للبنان ولوج أسواق المال العالمية مجدداً.

في أرقام أوّلية عن إيرادات ونفقات الخزينة الفعلية في العام ٢٠٢٣ استناداً إلى صحف محلية

- بلغت الإيرادات ٢٤٢ ألف مليار ليرة أو ٢,٧ مليار دولار على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد. ويعود الارتفاع الكبير في الإيرادات منذ أيار ٢٠٢٣ إلى المباشرة باحتساب الدولار الجمركي بسعر منصة صيرفة منذ منتصف الشهر المذكور.
- تمّ تحصيل نصف إيرادات الخزينة بالعملة اللبنانية نقداً بالتوافق بين مصرف لبنان ووزارة المالية من أجل ضبط السيولة وحسن إدارتها وتحقيق استقرار نقدي. وتم تحصيل أكثر من ٣٠٠ مليون دولار FRESH بغالبيته من المرفأ والمطار.
- بلغت قيمة النفقات ٢٠٣ آلاف مليار ليرة أو ٢,٣ مليار دولار على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة، علماً أن الإنفاق تمّ على أساس القاعدة الاثني عشرية لموازنة العام ٢٠٢٢ في ظلّ عدم إصدار قانون موازنة ٢٠٢٣، واضطرار الحكومة لإعطاء سلف.
- وعليه، يكون الفائض قد بلغ ٣٩ ألف مليار ليرة، أي حوالي ٠,٤ مليار دولار.

مؤشر BLOM في شباط 2024

انخفاض أظهرت نتائج **مؤشر مدراء المشتريات للبنان BLOM Lebanon** في شهر شباط 2024، أن المخاوف الأمنية التي تثقل كاهل الإقتصاد اللبناني... وإنعدام الإجراءات الشاملة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ساهمت في الإنخفاض الملحوظ في مؤشر مدراء المشتريات إلى 49,1 نقطة".

ويعزى التراجع الملحوظ في النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص اللبناني، إلى عوامل عدة منها ضعف ظروف الطلب وانخفاض أعداد الموظفين وإستنفاذ الأعمال غير المنجزة.

مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة": تضخم الأسعار قي الفصل الرابع بلغ 20,25%

أشار **"مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة"** للفصل الرابع من سنة 2023، إلى "تراجع واضح في الأداء بعد الأحداث الإقليمية وتأثيرها المباشر في الحركة التجارية خصوصاً والإقتصادية عموماً في لبنان".

وكان الإنخفاض متفاوتاً ما بين القطاعات، كما هو مبيّن أدناه في النسب الحقيقية الفصلية في أهم قطاعات تجارة التجزئة :

معدّات البناء (-86,17%)، المطاعم والسناك بار (-42,95%)، اللعب والألعاب (-42,94%)، المخابز والحلويات (-34,28%)، الكتب والصحف والمجلات (-29,65%)، العطور ومستحضرات التجميل (-28,65%)، التبغ ومنتجاته (-26,13%)، الساعات والمجوهرات (-24,45%)، الملبوسات (-21,16%)، المجمّعات التجارية (-19,97%)، السلع البصرية والسمعية (-7,04%)، السوبرماركت والمواد الغذائية (-5,69%)، في المقابل سجل ارتفاع في بعض القطاعات :

السلع الصيدلانية (+1,21%)، الأثاث والمفروشات (+2,65%)، الأجهزة المنزلية الكهربائية، والراديو والتلفزيون (+5,64%)، الأجهزة الطبية (+16,85%)، المشروبات الروحية (+29,17%).

منظمة العمل الدولية: البطالة المزمنة تجتاح لبنان

ورد في تقرير «التشغيل والآفاق الإجتماعية في الدول العربية - اتجاهات 2024» الصادر عن منظمة العمل الدولية، أن نصف البطالة المسجّلة في لبنان هي بطالة طويلة الأمد، أي أنها مرتبطة بانكماش مذهل في الناتج المحلي الإجمالي وبتقلص القطاعات وإقفال شركات ومؤسّسات يصعب أن تفتح أبوابها مجدداً. بهذا المعنى، هؤلاء يعانون من بطالة مزمنة، ستثقل كاهل الإقتصاد والمجتمع لفترة زمنية طويلة. يشير التقرير إلى أن معدل البطالة العام في لبنان بلغ 29,6% في عام 2022 مقارنةً مع 11,4% بين عامَي 2018 و 2019 ويعتبرها «زيادة خطيرة ومقلقة». لكن الأخطر هو ما أشار إليه التقرير لجهة كون 48,9% من العاطلين من العمل في لبنان يندرجون تحت خانة «البطالة الطويلة الأمد»، أي أنهم لن يعانوا فقط من انعدام الإستقرار المالي، بل أيضاً من فقدان المهارات والقدرة على العمل، وهذا ما يقلّل احتمالات إعادة دمجهم في النشاط الإقتصادي وعودتهم إلى العمل.

ولا تقتصر خطورة البطالة المزمنة على العدد الكبير، إنما يصبح الأمر مقلقاً أكثر عندما يتبيّن أن معدلات البطالة بين الشباب في لبنان بلغت 47,8%، وأن 26,1% من هؤلاء الشباب هم خارج سوق العمل وخارج مجال التعليم والتدريب في عام 2022. وهذا الأمر يمثّل دافعاً أساسياً للهجرة. فالتقرير يكشف أن الرغبة في الهجرة من لبنان وصلت إلى مستوى قياسي بعد الأزمة، إذ أعرب 63% من المشاركين في الإستطلاع الذي نفذته منظمة العمل الدولية قبل إصدار التقرير، عن رغبة قوية في المغادرة بشكل دائم، مقارنةً مع 26% قبل الأزمة.

في الواقع، تشكّل الهجرة مصدراً أساسياً للتحويلات النقدية من المغتربين إلى الأسر المقيمة في لبنان. وبحسب التقرير، فإن هذه التحويلات شكّلت 37,8% من الناتج المحلي عام 2022، وأنها أعلى نسبة تحويلات من الناتج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي تحتلّ المرتبة الثالثة على مستوى العالم. وفي هذا السياق، لن يتسنّى للجميع الهجرة، لذا يستند التقرير إلى استطلاع أجرته مؤسّسة غالوب في عام 2021 وقد ورد فيه أن 85% من اللبنانيّين يكافحون من أجل تلبية احتياجاتهم المالية، بينما وصف 62% وضعهم المالي بأنه صعب للغاية، فيما كانت نسبة من يواجهون صعوبات مالية 32% عام 2019.

وبحسب مسح أجرته منظمة العمل الدولية ومركز

المساعدة الإحصائية، تبيّن أن 27,7% من القوة العاملة في لبنان فقدوا وظائفهم في عام 2019، وأن نسبة التشغيل من عدد السكان انخفضت إلى 30,6% عام 2022 مقارنةً مع 43,3% عام 2019. أيضاً ارتفعت معدلات العمالة غير المصرّح عنها من 54,9% عام 2019 إلى 62,4% عام 2022. وقامت منظمة العمل الدولية بتقييم النشاط غير الرسمي ووجدت أن 95% من العمال السوريين و94% من العمال الفلسطينيّين غير مصرّح عنهم، أي يعملون بشكل غير رسمي. والعمل غير النظامي يعني أن هامش الاستغلال توسع. فبحسب التقرير، أن 32,9% من العمال في لبنان يعملون 50 ساعة أو أكثر في الأسبوع. وعلى صعيد المهارات، تبيّن أن 88% من الشركات اللبنانية العاملة في قطاع التكنولوجيا تبحث عن خريجين لبنانيّين، ولكن لا تجد من يملكون المهارات اللازمة.

وأدّت الهوّة بين الرجال والنساء في القوة العاملة، إلى خسائر في الناتج المحلي بلغت 19%. ولو تمّ سدّ هذه الفجوة لكان يمكن تعزيز الناتج المحلي بمقدار 9,5 مليارات دولار.

لكن الخسائر لا تقتصر على ذلك، إذ يشير التقرير إلى أن 15,6% من جميع الموظفين في بيروت و15,2% من موظفي جبل لبنان يصنّفون ضمن فئة العمال ذوي الأجور المنخفضة في عام 2022، علماً أن هذه النسبة أعلى من 30% في المحافظات الأخرى، ولاسيما في عكار. فالدخل الشهري للموظفين النساء أقل من الرجال في جميع فئات التعليم: 27,6% ابتدائي، 18,1% متوسط، 13,6% وتوقّع التقرير أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في 2023 بنسبة تتراوح بين 0,6% و0,9% بسبب الحرب الدائرة في جنوب لبنان.

"ستاندرد أند بورز": نظرة مستقبليّة سلبيّة للدَّين بالعملة اللبنانية

أبقت وكالة التصنيف الدوليّة **ستاندرد أند بورز (S&P Global Ratings)** على التصنيف الطويل والقصير الأمد للديون السياديّة بالعملات الأجنبيّة عند "SD"، محافظةً كذلك على التصنيف الطويل والقصير الأمد للديون السياديّة بالعملة المحليّة عند "CC" و"C" بالتتالي مع نظرة مستقبليّة سلبيّة. وقد عزت الوكالة النظرة المستقبليّة السلبيّة للدَّين بالعملة المحليّة إلى احتمال قيام الحكومة اللبنانيّة بإعادة هيكلة هذا الدين. وأشارت في تقريرها الصادر في شباط 2024، إلى أنّ تطبيق الإصلاحات التي من شأنها أن تُطلِق مسار التعافي الإقتصادي ما زال متعثّراً نتيجة الجمود السياسي الحالي في لبنان.

وقدّرت الوكالة أنّ الناتج المحلّي الإجمالي للفرد الواحد تراجع من نحو 7,800 دولار في العام 2017 إلى نحو 3,000 دولار في العام 2024. وتوقّعت أنّ يسجل الناتج المحلّي الإجمالي إنكماشاً بنسبة 0,2% في العام 2024، مقارنةً مع نسبة انكماش مماثلة بلغت 0,2% في العام 2023 وانكماش بنسبة 0,6% في العام 2022. وعلّقت الوكالة في هذا الإطار بأنّ التعافي البسيط في الحركة الإقتصاديّة في القطاع الخاص وفي حركة السياحة سيساندان النموّ الإقتصادي خلال الفترة الممتدّة بين العام 2025 والعام 2027.

عودة قروض مصرف الإسكان في أوائل حزيران

أعلن رئيس مجلس إدارة **مصرف الإسكان** أنطوان حبيب موافقة الصندوق العربي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية على القرض العربي البالغ 50 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 165 مليون دولار لمصرف الإسكان.

"بنك بيروت" : خدمات مصرفية إلكترونية للقطاعَين الطبي والصيدلي

عقد **"بنك بيروت"** مؤتمراً مخصّصاً للقطاع الطبي والصيدلي والرعاية الصحية ضم أكثر من 150 مشاركاً من أطباء وممثلين عن أبرز المستشفيات وشركات الأدوية والصيدليات وشركات تأمين الرعاية الصحية، وذلك في فندق "فينيسيا" في بيروت، بالتعاون مع "غلوب مد" و"ماكسلويد إنترناشونال 2024".

وتناول المؤتمر الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يمكن للقطاع الطبي والصيدلي الإستفادة منها وكيفية وضع التكنولوجيا المصرفية في خدمة الرعاية الصحية في لبنان.

كما تخلّلته ندوات ناقش خلالها خبراء في القطاع رقمنة العمليات اليومية في المجال الطبي، مع التركيز على الحلول المصرفية والرقمية المتكاملة لقطاع الرعاية الصحية.

وتشارك الحاضرون آراءهم وخبراتهم، وقدّموا مداخلات قيّمة حول تحديات وفرص التحوّل الرقمي في الحقل الطبي، بالإضافة إلى دور المصرف في رقمنة العمليات المصرفية اليومية في قطاع الرعاية الصحية والتأمين، إلى جانب مداخلات من مؤسسات صحية إستفادت من هذه الحلول المصرفية الإلكترونية. وعرض مدير دائرة الحلول المصرفية الإلكترونية للشركات في "بنك بيروت" فريد خوري مجموعة الخدمات الرقمية التي يُقدّمها المصرف لمؤسّسات تأمين الرعاية الطبية والمستشفيات والأطباء وشركات الأدوية والتي تشمل حلولاً مبتكرة للدفع والتحصيل الإلكتروني والتجارة الإلكترونية وإدارة النقد، مما يوفر بنية تحتية متكاملة تُسهّل عملية تسيير المدفوعات والتحصيل الإلكتروني للقطاع الطبي.

الإعتماد اللبناني يدعم المحافظ الرقمية (E-Wallets) ويطور منصّة الخدمات المصرفية

في خطوة بارزة، وكجزء من إلتزامه المستمر والراسخ بتقديم حلول عصرية ومتطورة، أعلن **بنك الإعتماد اللبناني Credit Libanais** عن إضافة خدمة جديدة إلى حلول الدفع الخاصة به تتمثل بقبول المدفوعات من خلال المحافظ الرقمية (E-Wallets) بمجرد مسح QR Code على أجهزة نقاط البيع الخاصة به عبر خدمة Pay Xpress. يوفّر هذا التطور المبتكر لحلول الدفع بإستخدام QR Codes وسيلة مبسّطة، فعّالة وآمنة لحاملي المحافظ الإلكترونية (E-Wallet Holders) لإجراء مدفوعاتهم. ومن خلال إدخال هذه التقنية في نظام الدفع الخاص به، يهدف البنك إلى تبسيط عملية الدفع وتعزيز تجربة المستخدم (User Experience).

من جهة أخرى، صمّمت منصة الخدمات المصرفية الرقمية من بنك الإعتماد اللبناني بميزات ووظائف متطوّرة بهدف تقديم تجربة متميزة تلبي جميع احتياجات العملاء في مجال الخدمة المصرفية الرقمية. تتيح هذه المنصّة المحدّثة بإجراء المعاملات المالية في الوقت الفعلي بسهولة وبأمان.

إضافةً إلى ذلك، بالاستطاعة إستخدام تطبيق الهاتف المحمول "C by Credit Libanais" متعدّد الإستخدامات والمتاح على أجهزة Android و iPhone لتجربة أفضل.

توفر هذه المنصّة الرقمية للعملاء رؤية شاملة لحساباتهم المالية، إذ تتيح لهم تعزيز تجربتهم في الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والتفاعل مع حساباتهم بالطريقة التي تلبي احتياجاتهم بشكل أفضل، من مراجعة أوضاعهم المالية إلى إدارة المعاملات والملفات الشخصية بطريقة سهلة وآمنة وضمان التحديثات في الوقت الفعلي.

مصرف الإسكان

أعلن رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لبنك الإسكان أنطوان حبيب صرف القرض العربي بقيمة 50 مليون دينار كويتي، أي 165 مليون دولار لصالح المصرف، ابتداءً من في 31 آذار 2024، مع بدء السنة المالية في دول الخليج.

على صعيد آخر، وفي إطار سعيه إلى ضمان استدامة قروض الإسكان للبنانيين من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط، بحث رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لبنك الإسكان أنطوان حبيب مع السفير القطري في لبنان إمكانية التعاون بين المؤسسة وصندوق قطر للتنمية، علماً أن الأخير يعالج قضايا التنمية المستدامة والشاملة في العالم، ويسعى لتعزيز التنمية البشرية والحد من الفقر وحشد المساعدات الإنسانية وتعزيز مرونة المجتمع. وأكد السيد حبيب في بيان له أن السفارة القطرية مستعدة "لدعم بنك الإسكان في مهامه الإنسانية والمجتمعية، لا سيما في ظل الظروف الصعبة التي تواجه لبنان والمنطقة".

سعر عملة البيتكوين في تصاعد. ما الذي سيحصل بعد ذلك ؟

في فترة وجيزة، كل من كان حاملاً بيتكوين، قد حقّق أرباحاً من ورائها. في الخامس من آذار 2024، ارتفعت العملة المشفرة إلى اعلى مستوى لها على الإطلاق متخطيةً 69000 دولار، ومن المؤكد أن هذا المستوى سوف يُفرح جمهور عملات الميم قبل أن يتراجع قليلاً. وقد سُجّل بذلك عودة ملحوظة من الأيام المظلمة في تشرين الثاني 2022، حين كانت أسعار الفائدة تطغى على الرغبة في المخاطرة وتراجعت بورصة العملات المشفّرة.

من الصعب أن ترتفع عملة البيتكوين بمعزل عن غيرها من العملات المشفّرة، فكل العملات في منحى تصاعدي. تقترب أسواق الأسهم في جميع أنحاء العالم من مستويات قياسية. وكذلك أسعار الذهب. وحتى السندات، بدأت أسعارها بالارتفاع بعد فترة مزرية دامت عامَين. فكان المحفّز مزيجاً من الضجيج حول الذكاء الاصطناعي، الفرح بحالة الاقتصاد العالمي والتوقعات بسياسة نقدية أكثر مرونة في المستقبل.

ومع ذلك، يبقى أداء عملة البيتكوين أفضل من معظم العملات المشفّرة. في العاشر من كانون الثاني 2024، وافقت هيئة الأوراق المالية والبورصة (the Securities and Exchange Commission)، وهي هيئة تنظيمية أميركية، على الطلبات المقدّمة من 11 شركة استثمارية لإنشاء صندوق تداول بيتكوين (ETFs). ما يسهّل على المستثمرين العاديين شراء العملة المشفرة. فعوضاً عن إنشاء حساب ومحفظة عملات مشفّرة وإجراء تحويل مصرفي لشراء البيتكوين، يمكن للفرد ببساطة تسجيل الدخول إلى حسابات الوساطة الخاصة بهم وشراء عدد من العملات وغيرها. وتبلغ قيمة الأصول في أكبر عشرة صناديق استثمار متداولة للبتكوين حالياً حوالي 50 مليار دولار. ويبدو أن هذه العملية تعزّز نفسها ذاتياً: فكلّما تمّ ضخّ المزيد من الأموال، ارتفع سعر البيتكوين، وكلما ازداد عدد الأشخاص المتكلّمين عن هذه الصناديق، ازداد تدفق الأموال، والمسار ذاته يتكرّر.

لقد كانت البيتكوين موجودة منذ 14 عاماً. وعلى الرغم من عدم اختراق آليتها، أي التأكد من عدم زوالها، يبقى استخدام هذه العملة محدوداً من ناحية المدفوعات، حيث أنها مقيّدة بارتفاع الأكلاف وببطء سرعة المعاملات. ومع إنشاء صناديق الاستثمار المتداولة، يبدو مستقبل البيتكوين كأصل استثماري وليس أكثر. فبعد هذا الاهتمام المتزايد، كيف ستبدو عوائده؟

سيكون من الغباء الاستقراء من تاريخ البيتكوين بأكمله. فخلال السنوات الـ14 الماضية، تحوّلت العملة المشفّرة إلى ما هو قريب من الأصول المالية السائدة. ومع ذلك، قد توفّر تحركات الأسعار الأخيرة بعض النتائج. ثمّة تفسيران: الأول أنّ عمليات الشراء هي في الأساس رهان واسع النطاق على التقدم التكنولوجي، مع وجود اختلافات تعكس آفاق العملات المشفرة نفسها. على سبيل المثال، على الرغم من ارتفاع أسهم التكنولوجيا في منتصف العام 2021، تراجعت عملة البيتكوين بعد نشر ايلون ماسك تغريدات سلبية حول مدفوعات العملات المشفرة. أمّا التفسير الثاني، فهو انّ البيتكوين هو نوع من الذهب الرقمي. والعرض محدود بطبيعته تماماً كعرض الذهب المقيّد بكمية المعدن الموجود في الأرض. فقدت هذه النظرية شعبيتها عامَي 2021 و2022 مع ارتفاع التضخم وانهيار عملة البيتكوين، لكنّ في العام الماضي، تحرّكت العملة المشفرة مرة أخرى لتتوافق مع الذهب.

ربما تحتوي كلتا النظريّتين على عناصر الحقيقة. ويمكن أن تكون الأصول المختلفة من أسهم وعملة مشفرة وتكنولوجيا وذهب مفيدة حتى في المحافظ الاستثمارية، خاصة إذا كانت مرتبطة إلى حد ما بأصول أخرى قد يمتلكها المستثمر. فتنوّع الأصول غير المترابطة يُمثّل المبدأ الأساسي لإدارة المخاطر. لذا، فإنّ إعادة تخصيص 1% من الصندوق إلى عملة البيتكوين سيكون وسيلة تحوّط ذات مخاطر منخفضة. وفي حال تبنّى المستثمرون هذه الحجة، فمن المرجّح أن يرتفع سعر البيتكوين لفترة من الوقت. وماذا سيحدث عند اكتمال تحوّل العملة المشفّرة إلى أداة مالية مرجعية مع افتراض إضافة البيتكوين إلى معظم محافظ المستثمرين، إلى جانب افتراض أنّ تقنية التشفير لا تنتشر حقاً، حينئذٍ، تشبه عائدات البيتكوين عائدات الذهب: ثمّة كمية ثابتة منها، وسوف يرتفع سعره على المدى الطويل بما يتوافق تقريباً مع مخزون المال. ما يعني عائدات ثابتة من رقم واحد. ربما يكون إنشاء صندوق استثماري متداول للبيتكوين قد أطلق موجة من المكاسب المذهلة، لكن المستقبل الذي ينذر به قد يكون أبطأ وأكثر ثباتاً.

المرجع : The Economist, March 2024, "Bitcoin's price is surging. What happens next?"

فوضى اقتصادية في الشرق الأوسط

إن العواقب الاقتصادية لحرب غزة هائلة. فقد تمّ إغلاق طرق التجارة، مما أدى إلى تعطيل الشحن العالمي وتدمير الاقتصادات المحلية. وتتعرض الصناعات الأكثر إنتاجية في الشرق الأوسط لضربة قوية. في ما يتعلّق بالتجارة، وقبل نشوب الحرب، كان يتم تبادل خِمس (5/1) متوسط صادرات دول الشرق الأوسط - من التكنولوجيا إلى النفط- إلى مكان آخر داخل المنطقة ذاتها. أما الآن، فأصبحت الطرق التي تنقل أكثر من نصف البضائع مغلقة. وانهارت التجارة البينية الإقليمية. وفي الوقت ذاته، ارتفعت تكلفة شحن البضائع من الشرق الأوسط، الأمر الذي سيؤدي في الأشهر المقبلة إلى توقف العديد من المصدّرين، الذين يعملون بهوامش ربح ضئيلة للغاية.

كانت نسبة 10% من مجمل البضائع التي تجول العالم تعبر عبر البحر الأحمر. إلاّ أنه منذ البدء بتوجيه الصواريخ، انخفضت أحجام الشحن إلى 30% فقط من المستويات العادية. وفي 16 كانون الثاني، أعلنت شركة شل، وهي شركة النفط والغاز العملاقة، تجنّبها البحر الأحمر. وللضربات الصاروخية عواقب أسوأ بكثير بالنسبة إلى بعض الدول المطلّة على هذا البحر. فمن ركائز اقتصاد إريتريا صادرات صيد الأسماك والزراعة والتعدين، التي تنتقل جميعها عن طريق البحر بسبب العلاقات المتوترة مع جيرانها. بالنسبة إلى السودان المنكوب، يُعتبر البحر الأحمر نقطة الدخول الوحيدة للمساعدات، التي لم يصل أي منها تقريباً إلى 24,8 مليون شخص يحتاجون إليها منذ بدء الحرب.

وسوف يؤدّي المزيد من الاضطراب إلى التدهور المالي في مصر، وهي إحدى أكبر الدول في المنطقة. إذ يُعتبر البحر الأحمر مصدراً حيوياً للدولار بالنسبة لسكانها البالغ عددهم 110 ملايين نسمة، وجنت الحكومة المصرية 9 مليارات دولار في النصف الأول من العام الماضي من رسوم عبور قناة السويس، التي تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر. وبدون إيرادات حصيلة الضرائب، لكانت احتياطيات البنك المركزي المصري من النقد الأجنبي استُنفدت. وبلغ هذا الاحتياطي 16 مليار دولار (أو ما يعادل شهرين من الواردات) في مطلع العام 2023. وكانت الحكومة ستواجه أيضاً ثغرة كبيرة في ميزانيتها، علماً أنها تعتمد أصلاً على تدفقات نقدية من دول الخليج وصندوق النقد الدولي. ويقلّ دخل مصر من قناة السويس منذ بداية العام بنسبة 40% عمّا كان عليه في الفترة ذاتها من العام الذي سبق. وهذا يعرّضها لخطر حقيقي في نفاد الدولارات، الأمر الذي من شأنه وضع حكومتها في حال التخلّف عن السداد وميزانيتها في حالة من الفوضى.

كما ضربت الصراعات القائمة الصناعات الواعدة في منطقة الشرق الأوسط. فالأردن يعاني من تراجع القطاع السياحي، الذي يشكّل عادة 15% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الأسابيع التي تلت انطلاق الحرب، انخفض عدد الوافدين السائحين إلى الأردن بنسبة 54%. ولجأت الحكومة الأردنية إلى المقرضين الغربيّين لسد الفجوة في مواردها المالية. وفي 11 كانون الثاني 2024، قدّم صندوق النقد الدولي أموال إنقاذ جديدة، وذلك قبل شهرَيْن من انتهاء برنامجه الحالي مع الأردن. وتم الاتفاق على دعم إضافي بعد أسابيع قليلة من بدء الحرب.

ولم يواجه بقية الاقتصاد العالمي حتى الآن سوى القليل من التكاليف الناجمة عن الصراع. وظلت أسعار النفط هادئة نسبيا، باستثناء الارتفاع الذي شهدته في أوائل كانون الثاني، ومن المرجح أن تكون التأثيرات على النمو العالمي والتضخم ضئيلة. ولكن إذا انزلق قسم كبير من الشرق الأوسط إلى أزمة ديون، فإن كل ذلك يمكن أن يتغير، وبسرعة. وسوف يتردّد صدى العواقب في جميع أنحاء العالم.

المرجع : **The Economist January 18th 2024. The Middle East faces economic chaos.**

العولمة وتوزّع الدخل

قبل تفشّي جائحة كوفيد19-، وجدت المسوحات الأُسَرية استمرار انخفاض عدد الأشخاص الذين يعيشون في خط الفقر. وأحصى البنك الدولي 659 مليون شخص يعيشون بأقل من 2,15 دولار في اليوم في عام 2019، بانخفاض من حوالي مليارَيْ شخص في العام 1990.

ومع ذلك، كان هذا التقدّم مكلفاً. فقد نشأت حالة من الهشاشة العالمية، التي كان أفرادها بالكاد يخرجون من الفقر ويتعرّضون للصدمات بشكل خطير، في حين أصبحت شريحة الـ 1% من السكان الأغنياء أكثر ثراءً. هذه، على الأقل، هي الفكرة المكتسبة. تُجمع قاعدة بيانات عدم المساواة في العالم، وهي مشروع بين اقتصاديَّيْن (توماس بيكيتي وغابرييل زوكمان)، البيانات الضريبية مع مصادر أخرى للمعلومات لتقدير دخل الأثرياء. وقد وجدا أنه على الرغم من تدنّي عدم المساواة بين البلدان، مع لحاق دول عدّة بالغرب، إلاّ أن هذه الفجوة ربما تكون قد ارتفعت داخل بلدان أخرى. لقد بذلت النخب الصينية والهندية قصارى جهدها لصالح مواطنيها. وكان أداء الأثرياء الأميركيين والأوروبيين، المنشغلين بإخفاء ثرواتهم في الملاذات الضريبية جيداً أيضاً.

وفي دراسة جديدة لأربعة اقتصاديين من جامعة كولومبيا يعملون في فرع بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. تحدّى هؤلاء هذه الصورة. إذ بحثوا في مدى احتمالية قيام الأشخاص ذات مستويات مختلفة من الدخل بالتقليل من دخلهم. ويجد هؤلاء الاقتصاديون أنه عندما يصبح الفقراء أكثر ثراء، يكونون أكثر قابلية لإخفاء دخلهم الحقيقي. وبمجرد إجراء التعديلات اللازمة لهذا، فإن الفقر قد انخفض بسرعة أكبر ممّا كان متوقعاً في السابق، ولم ترتفع فجوة التفاوت داخل البلدان، وربما انخفضت قليلاً.

للوصول إلى هذا الاستنتاج، ينظر الاقتصاديون إلى الفرق بين تقديرات الدخل من المسوحات الأُسَرية المناطقية والناتج المحلي الإجمالي في المنطقة ذاتها. عندما تشير الدراسات الاستقصائية إلى أن الدخل الإجمالي لمنطقة ما هو أقلّ من الأرقام الرسمية، فهذا يشير إلى عدم الإبلاغ عن المزيد من الدخل. وقد وجد الباحثون أنه كلما كانت المنطقة أكثر ثراء، كانت الفجوة أكبر. ويبدو أن هذا أمر منطقي. عندما يصبح مزارع مالكاً لمشروع تجاري صغير أو تاجراً في السوق، فإنه يطوّر مصادر دخل أكثر تعقيداً ويكون لديه حافز أكبر لتضليل جابي الضرائب.

وإذا صحّت هذه النتيجة، فإنها ستغيّر تاريخ العولمة. وبدلاً من أن تكون حالة محفوفة بالمخاطر، استنتج الباحثون أن طبقة متوسطة عالمية حقيقية قد ظهرت. ولن يغرق أعضاؤها مرة أخرى في براثن الفقر بسبب أزمة مالية أو جائحة. ومع ذلك فإن الدراسة لن تكون الكلمة الأخيرة. ظل الاقتصاديون يتجادلون حول اتجاهات عدم المساواة العالمية ــ ونوعية البيانات التي تكمن وراءها ــ لعقود من الزمن. عندما يتعلّق الأمر بأغنى الناس في العالم، سيكون للبحث الجديد الكثير ليقوله عن أغنى 10٪ بدلاً من أغنى 1٪، الذين يُعتقد على نطاق واسع أنهم فعلوا أفضل بكثير من البقية. مثل معظم الأوراق البحثية، تعتمد هذه الورقة على افتراضات يمكن أن يطعن فيها باحثون آخرون. إن تحديد توزيع الدخل العالمي هو شيء واحد، وإقناع الآخرين بالإجابة الصحيحة هو شيء آخر تماماً.

المرجع : **The Economist March 7th 2024 Globalization may not have increased income inequality, after all.**

جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب. رقم: ٩٧٦ بيروت - لبنان
هاتف / فاكس : 1 /970500 1 961
الموقع الإلكتروني : www.abl.org.lb

Association of Banks in Lebanon

@ABLLebanon

Association of Banks-Lebanon

abl.org.lb